

الموداد

مركز أبحاث فنيّة

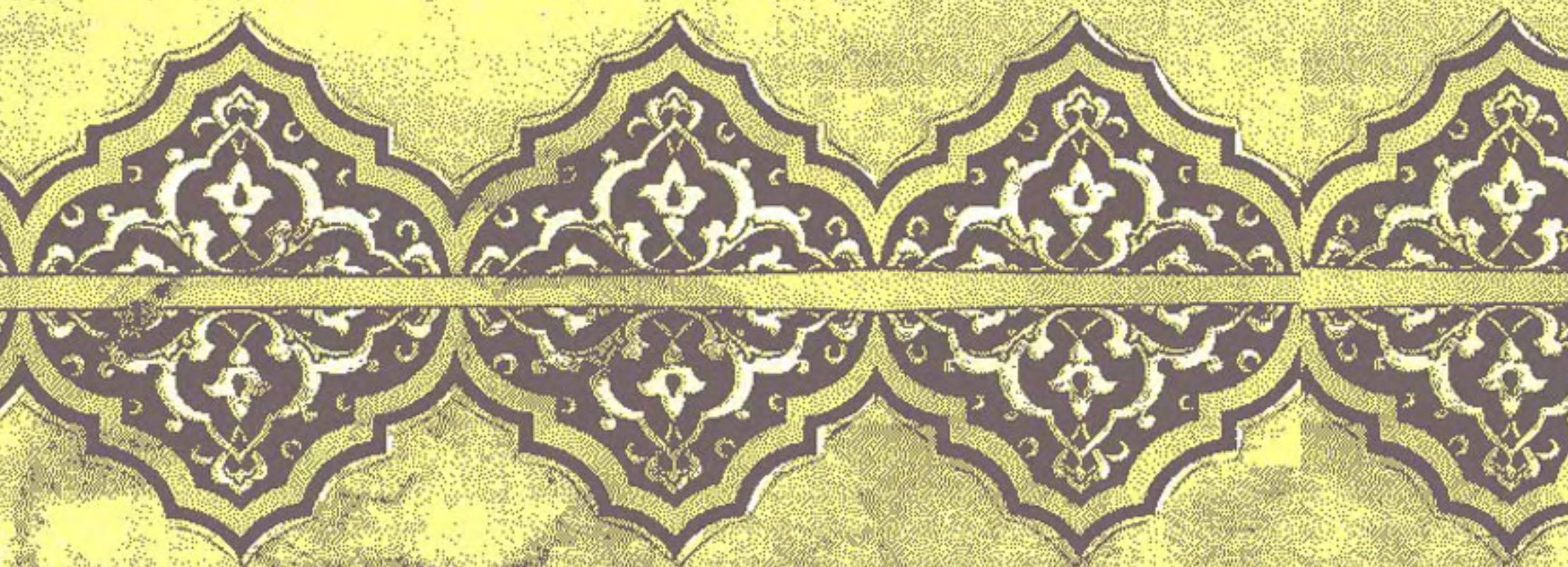
دار الخط - الجمهورية العربية

تصنيفات

١٤٠٠ هـ - ١٤٠١ هـ

أحمد

WWW.ATTAWHEEL.COM



أسكنك الجنة

القياس في منهج المبرد

بقلم الدكتور

صاحب الجوّاح

كلية الآداب - جامعة البصرة

انتهى بي تتبع هذه الموضوعات والمسائل الى نتيجة لم تكن تخطر ببالي يوم بدأت البحث، ولم اكن اتوقع الوصول اليها وامامي كل هذه المواقف الحادة التي يواجه بها المبرد مرويات غيره من النحاة واللغويين متى وجد فيها ما يخالف مقاييسه التي ارتضاها لنفسه ولجمهور قومه البصريين .

وعلى اية حال فاني اوتر ان ابدأ مع القاريء رحلتنا في فكر المبرد النحوي من خلال آرائه التي تتصل بالقياس ، واود ان نستطلع مواقفه عامة من خلال ما كتب وصنف ، علّنا نتفق في قبول النتائج التي تقودنا اليها هذه المحاولة المتواضعة .

ولعل من المفيد هنا ان نهدد لحديثنا عن قياس المبرد بحديث سريع عن :

القياس في النحو العربي

لا يختلف اثنان على ان النحو العربي حينما نشأ كان نحواً تعليمياً يمثل استجابة لحاجات أبناء الدين الجديد من غير العرب ومن بعض العرب الذين اضطربت سلاقتهم وباتوا غير قادرين على اعراب لغتهم بعد ان انبثت الاسباب بينهم وبين بيئات النقاء اللغوي في اعماق جزيرتهم المتسعة الارحاء وبعد ان استقروا وولد لهم في امصار تضم اقواماً شتى من اهالي البلدان المفتوحة خارج بلاد العرب .

كان هؤلاء الناس يتعلمون العربية من خلال النصوص الفصيحة المثلثة في كلام الله وكلام العرب الفصحاء شعراً او نثراً (٢) ، وما يستدعي ذلك من رواية اخبار العرب وايامها وانسابها . وكان لهذه المهمة شيوخ ومؤدبون يؤدونها من امثال ابي الاسود

ربما يكون من المفيد القول اولا بان فكرة هذا البحث عندي تعود في بدايتها الى سنوات خلت ، يوم كنت اعد لدراستي العليا . فكنت اواجه فيما رجعت اليه من مصادر ومنها « المقتضب والكامل » مواقف صريحة لدى المبرد (ت ٢٨٥هـ) في رد روايات القوم وتقض اشعار الشعراء حين تتعارض مع قياسه وقياس صحبه البصريين ، ولو انتهى به ذلك احيانا الى موقف المناهض لسيبويه او غيره من ائمة البصريين .

كانت هذه المواقف صريحة وبارزة في فكر المبرد وتراثه النحوي ، وكانت صراحتها ووضوحها من القوة بحيث باتت معها سمة متميزة في منهجه النحوي ، تثير انتباه الدارس والمتتبع بل استفراجه ايضاً ، وقد اثار غير مرة واحداً من رؤوس مدرسة القياس هو ابو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) فلم يخف ضيقه وتبرمه بمواقف ابي العباس هذه واتهمه بالتحكم على السماع بالشهوة المجردة من الانصاف فظلم نفسه لا من جملة خصمه .

وحين طرح في قسمنا اقتراح يقضي بدراسة المبرد البصري في نحوه ولغته وادبه وجدته سريع الاستجابة لذلك ، ووعدت بدراسة « القياس » في منهج المبرد ، وفي ذهني مجموعة من الذكريات والاصداء العالية احتفظ بها من ايام تحصيلي وظلت تعاودني اثناء تدريسي لمادة النحو في الجامعة . عدت الى مراجعي اعيد النظر فيها واستقصي ما جاء في ثناياها ، فوجدت الفكرة تختمر في ذهني لتصبح مشروعاً يتضمن موضوعات ومسائل على قدر كبير من الاهمية والخطورة .

الذي نقل عنه « انه كان يعلم العربية » (٢) ولم تكن العربية يومذاك نحوا ولا صرفا ، بل كانت نصوصا تحتوي الفصيح والغريب وانما كان الناس يتفاضلون يومها في معرفة الغريب (٣) وهذه ايضا كانت حال طبقات من العلماء بعد ابي الاسود من امثال عنبسة بن معدان القيل وعبدالرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وابي عمرو بن العلاء وغيرهم ممن اخذ عنهم كلام العرب وخطبهم واشعارهم مدونة في صحائف متفرقة وقعت بايدي المتأخرين من طبقة الجاحظ وغيره فجمعوها لنا فيما خلقوا من مصنفات .

وظلت حال علماء اللغة على هذه الشاكلة حتى كان عبدالله بن ابي اسحاق الحضرمي الذي ارسى دعائم النحو بمفهومه الدقيق حين تجرد القياس فأتبع فيه ، وكان اول من « بعج النحو ومد القياس وبسط الملل » (٥) .

ومنذ ذلك الحين ترعرع النحو العربي في ظل القياس العقلي واقترب به ، فاستنبطت قواعده ومدت فروعه لتكون اداة تعليمية بين ايدي الاجيال التي نهضت باعباء التقدم الفكري والحضاري الشامل وما يقتضيه من ادارة مرافق الدولة الجديدة وتنظيماتها المختلفة وبخاصة بعد اتمام عملية تعريب الدواوين في العراق والشام وغيرهما .

ولعل من نافلة القول الاشارة الى ان عبدالله بن اسحاق الحضرمي وغيره من النحاة الذين خلفوه في متابعة المسيرة النحوية مثل عيسى بن عمر وابي الخطاب الاخفش والخليل بن احمد وغيرهم كانوا من المشتغلين بعلم الكلام او الدارسين له . وهو يقوم في بنائه - كما هو معلوم - على المنطق الارسطي العقلي المجرد ، حيث كان ذلك سببا في القاء ظله على الدرس النحوي فصارت اسسه ومقولاته ركائز واضحة في الفكر النحوي عند العرب .

والقياس الذي استعان به الفقهاء ايضا وجعلوه ركنا بارزا من اركان اصولهم في استنباط الحكم الشرعي استعان به النحويون بعد ذلك وجعلوه ركنا بارزا ايضا في اصولهم التي بنوا عليها عملية استنباط الاحكام النحوية ، وهو واحد من اصولهم الاستدلالية الثلاثة : القياس والسمع واستصحاب الحال .

ولعل القياس عند النحويين صار فيما بعد اخطر الاصول الثلاثة شانا حيث اهتمت حق قرينه السماع لدى جماعة كثيرة من النحويين امثال المبرد الذي سنعرض لطائفة من مواقفه في هذا الشأن وابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي اثر عنه قوله : اخطي ، في خمسين مسألة في اللغة ولا اخطي ، في واحدة من

القياس (٦) وتلميذه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي يحتذي حذو شيخه الفارسي قائلا : ان مسألة واحدة من القياس انبل وابنه من كتاب لغة عند عيون الناس (٧) وابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) الذي تأثر الفارسي في كثير من مواقفه واختياراته (٨) .

والحق ان هذا الاصل من الاصول الثلاثة التي يستدل بها في صناعة الاعراب يتفق في اعتماده اصحاب المذاهب النحوية عامة . فالكسائي شيخ الكوفيين هو الذي يعزى اليه البيت :

انما النحو قياس يتبع

وبه في كل امر ينتفع (٩)

والخلاف بين المدرستين لا ينبعث حول اعتماد القياس او رفضه ، بل ينبعث حول تجويز صور من الاعراب والتعبير اللغوي قاسها الكوفيون على شواهد من كلام العرب وقعت اليهم واخطاها البصريون (١٠) ثم لم يشاءوا بعد ذلك قبولها عنهم بعد ان جعلوهم اندادا لهم ، لنزعة اقليمية (١١) اول الامر ثم لنزعة منهجية بعد ذلك تمخضت عن ظهور مدرستين نحويتين .

فالقياس اذن ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي ، وانكاره في النحو لا يتحقق كما يقول النحوي الاصولي ابو البركات الانباري (ت ٥٧٥هـ) « لان النحو كله قياس ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن انكر القياس فقد انكر النحو ، ولا نعلم احدا من العلماء انكره لثبوته بالدلائل القاطنة والبراهين الساطعة » (١٢) .

والسؤال الذي يشخص امامنا الان هو : ما هي آفاق القياس النحوي عند المبرد ؟ واين ترسم حدوده ؟

الذي يتبادر الى الذهن في هذا المقام هو ان حدود القياس النحوي عند المبرد يفترض ان لا تتجاوز حدود القياس البصري ، اليس هو امام البصريين في عصره واليه انتهت زعامة النحو . لم يكن هو الذي وقف في بغداد ندا خطيرا لشيخ الكوفيين آنذاك ابي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، فلا بد ان يكون قياسه اذن قياس اصحابه البصريين الذين لا يعتدون الا بالفصيح « المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة » (١٣) . يقوي ذلك انهم نقلوا عن المبرد قوله : اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك (١٤) . وجاء في المقتضب ايضا : السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة (١٥) .

ويقويه أيضا مواقف وجدناها عند المبرد هي من الوضوح والإثارة بحيث لم ينبج من التعرض لها حتى أئمة البصريين أنفسهم ، بل يمكن القول دون تورط في المبالغة أنها تشكل ، في نحو المبرد ما يمكن تسميته :

ظاهرة رد الروايات :

وهذه تتجلى في فكر المبرد بأكثر مما تتجلى عند أي بصري سواد ، وهو فيما يخيل الي تورط في التوغل بعيدا في هذا الشأن نبالغ في رد فيض من الروايات تمسكا بقياس عقده البصريون على استقرار ناقص ، فان اعجزه رد الرواية الموثقة لجأ الى تأويلها على صورة لا تبرأ من التهاافت ولا تنجو من الوقوع في المفارقة .

فمن مواقفه المثلثة لاتجاهه هذا :

١ - انه يرى ان قولهم : لولاك ولولاي ولولاه لحن . والمصروف ان لولا أداة شرط تقترب باسم ظاهر او بضمير رفع ، فاذا اتصلت بضمائر النصب او الخفض في مثل قولهم : لولاي ولولاك ولولاه فهي عند سيبويه حرف جر (١٦) وعند الاخفش انها على بابها وان ذلك مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل موقع ضمير الرفع المنفصل ، كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض المتصل فيما حكى من قولهم : ما انا كائن ولا انت كائن .

والمبرد يرى ان لولا لا تجر الظاهر فكيف تجر المضمير ؟ وهو محق في هذا ، ولكنه يرى - كما قدمنا - ان لولاك ولولاي ولولاه لحن ، وان قول يزيد بن الحكم الثقفي معانبا ابن عمه في قصيدة :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه في قنة النيق منهوي

لحن لا ينبغي ان يحتج به ، والقصيدة - كما يزعم - فيها لحن كثير غير هذا (١٧) . قال في الكامل : والذي اقله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل : لولا انكم كنتم مؤمنين . سبا ٣١ . قال : ومن خالفنا فهو لابد يزعم ان الذي قلناه اجود ، ويدعى الوجه الآخر فيجيزه على بعده (١٨) .

وما عده المبرد هنا خطأ وردده على العرب لغة حكاهما النحويون عنهم ، فانشد الفراء مما ينسب الى عمرو بن العاص يخاطب معاوية :

اتطمع فينسا من اراق دمائنا

ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن (١٩)

وانشد ايضا مما ينسب لابن ابي ربيعة :

أومت بعينيهما من الهجودج

لولاك هذا المام لم احجج (٢٠)

وانشد غيره : لولاكم ساغ لحمي عندها ودم .

وانشدوا : لولاه ما قلت لدي الدراهم

وانشدوا : ولولاهم لكنت كحوت بحر (٢١)

وانشد المبرد نفسه في الكامل :

ويوم بجسيء تلافيتسه

ولولاك لاصطلم العسكر (٢٢)

ولكنه ايضا يقول - فيما نقل عنه ابن النحاس - وحدثت ان ابا عمر (الجرمي) اجتهد في طلب مثل لولاك ولولاي بيتا يصدفه او كلاما ماثورا عن العرب فلم يجد . قال : وهو - اي لولاك ولولاي - مدفوع لم يأت عن ثقة ، ويزيد بن الحكم ليس بالقصيح . وقال : اذا نظرت الى القصيدة رايت الخطأ فيها فاحشا (٢٣) .

ولا ندري اي الكلام يصدفه الجرمي ويعتد به اذا كانت هذه النصوص لا تكفيه ولا تكفي المبرد من بعده ليوثنا بصحة ما جاء فيها . وهل يصح في مذهب النحو ان ترفض كل هذه النصوص وترد هذه الروايات خضوعا لقاعدة بنيت على استقرار ناقص لم يستوف تعبيرات العرب عامة . ألم يكن الاخفش اسلم موقفا منه في قبول ما يخالف مقاييسه او لم يكن سيبويه اشد تحرجا في التصدي لهذه العبارات وتخطيء اصحابها فأنر ترجيحها وجهة اخرى تنأى بها عن الحكم عليها باللحن ؟ يقول ابو البركات الانباري : واما انكار ابي العباس المبرد جوازه فلا وجه له ، لانه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم واشعارهم (٢٤) .

انه على أي حال موقف كان المبرد حريا بان يعدل عنه لما تواتر سماعه عن العرب مما لا يمكن الطعن في صحته ، فاللغة اوسع من ان تحدها الحدود الضيقة .

٢ - قرر سيبويه وجمهور النحويين ان الاسم يرخم في غير النداء عند الضرورة ويكون ترخيمه على لغة من نوى ومن لم ينو . واعترض المبرد ذلك وقصر الترقيم على لغة من لم ينو خاصة ، ودليله ان ذلك حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الاسماء نحو بد ودم ، وهذا النوع انما يكون اعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره . والحجة لسبويه ان هذا الحذف مشبه بالنداء فجاز فيه ما جاز في النداء .

والدليل على ذلك انه يكون فيما كان الترقيم فيه اي فيما زاد على الثلاثي . وشاهده قول الشاعر :

ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته

او امتدحه فان الناس قد علموا (٢٤)

وجاء في شعر جرير :

لا اضحت جبالكم رماما

واضحت منك شياصة اماما

ويرد المبرد هذه الرواية ويؤمن ان صوابها :

وما عهدي كعهدك يا اماما

فيكون قد رخم في النداء (٢٥) .

وحين يواجه بقول زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

واصرنا والرحم بالغيث تذكروا

بمجزه رد الرواية فيفر الى التأويل ليدعى ان عكرم ليس مرخما وانما هو ممنوع من الصرف على معنى القبيلة (٢٦) .

وحين يواجه بقول ابن احمر :

ابو حنيس يؤرقنا وطلق

وعباد وآونة ائالا

يجعل ائالة معطوف على ضمير المنصوب في يؤرقنا اي ان ابا حنيس وطلقا وعبادا يؤرقون الشاعر ويؤرقون معه ائال . فائال موزون لا موزون (٢٧) ، مع ان سياق الحادثة لا يؤيد هذا التفسير ، فهؤلاء النفر بما فيهم ائالة الذي رخم للضرورة فحذفت تاؤه هلكوا جميعا فبكاهم الشاعر بابيات معروفة ، وقيل فارقه وليس بالمبرد حاجة الى هذا التأويل لبعيد فيجعل ائالة حيا بعد ان توفاد الله . البست هذه مفارقة جرها عليه تشبث بقياس عقلي مبني على استقراء ناقص ومبدأ ذهني مجرد ، والا فما العلاقة بين يد ودم ونحوها مما استقر على صورة واحدة والاسماء التي ترخم للضرورة ثم يزول عنها الترقيم عند زوال الضرورة . ولم لا يكون كلام العرب المرجع في بناء القاعدة لا القيم العقلية المجردة ، مما يخلق موقفا ترفض معه اساليب وتعبيرات فصيحة او تؤول بما يفسد معناها وسلامتها .

٣ - ذهب سيبويه الى صحة اعمال فعل وفعل عمل فعلهما ، واستشهد لذلك بقول احدهم :

حذر امورا لا تفسر وامر
ما ليس منجيه من الاقصاد (٢٨)

ويؤيده قول زيد الخيل الطائي :

اتاني انهم مزقون عرضي
جحاش الكرملين لها فديدا

وقول ساعدة بن جؤبة في وصف حمر وحشية

حتى شاها كليل موهنا عمل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم

وقوله ايضا في وصف اتان وحشية

او مسح شنج عضادة سمحج
بسرائه ندب لها وكلوم

والمبرد يمنع اعمال ذلك بحجة ان فعلا اسم فاعل من فعل ، وفعل لا يتعدى فكذلك ما اشتق منه . وكذلك فعل اسم فاعل من فعل الذي لا يتعدى فهو اذن كفعله لا يتعدى .

ويواجه جملة الشواهد هذه - كعادته - برد الرواية وانكارها او بتأويلها تأويلا لا يخلو من التهاافت فهو ينقل عن المازني بان يحيى اللاحقي اخبره ان سيبويه سأل هل يحفظ بيتا في اعمال فعل ، فوضع له هذا البيت : حذر امورا . قال : فالبست مصنوع (٢٩) . وقال في المفتضب : وهذا بيت مصنوع محدث ، وانما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره (٣٠) .

ولا ندري صحة هذا القياس الذي تمسك به المبرد فطعن في رواية غيره . فالفعل حذر يأتي لازما ومتعديا . فمن تعديته قوله تعالى : يحذر المنافقون ان تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم . التوبة ٦٤ . وقوله تعالى : فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة . النور ٦٣ وقوله تعالى : ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون . القصص ٦ . اي يحذرونه ، فحذف العائد . وقوله تعالى : واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاحذروه البقرة ٢٣٥ . وغيرهما من المواضع التي تجاوزت فيها حذر فاعلها الى المفعول . واذا ابينا قبول بيت اللاحقي فماذا نفعل بقول زيد الخيل ؟ وعند المبرد في مواجهة بيت لبيد تأويل لا يخلو من مفارقة مضحكة ، فهو يرى ان عضادة منصوب على الظرفية ، كانه قال : في عضادة سمحج . قال : والظروف لا ينكر ان تعمل فيها هذه الامثلة (الصيغ) اذ قد تعمل فيها روائح الافعال (٣١) .

وبهذه المفارقة ايضا وجه بيت ساعدة بن جؤية
وحكاية روائح الافعال هذه تطالعنا ايضا عند النحاة
في تفسير النصب في قول ابي المنهال :

انا ابو المنهال بعض الاحيان

وقول عبيد الله بن ماوية :

انا ابن ماوية اذ جسد النقسر

وقول العرب :

الليلة الهلال، والتمر شهر تاجر، وسواهما

وحين اعيان النحويين ايجاد عامل للنصب بعض
واذ في البيتين ، والليل وشهر في المثالين قالوا : انها
ظروف ، والظروف تعمل فيها روائح الافعال .

ولعل النحو واللغة لا يضاران لو تحرر القوم
من عقدة العامل هذه وحرروا اللغة منها فاقروا بان
ظاهرة النصب لا تحتاج الى عامل يفسرها ، وان
الرفع والخفض هي علامات للاسناد والاضافة
وتوابعهما وليستا نمرتين لعوامل لفظية او معنوية .
ما كان بالمبرد - لو فطن الى هذا - حاجة الى رد
كلام العرب او تأويله على هذا النحو المضطرب ، ولا
كان به حاجة ايضا الى الطعن في تثبيت سيبويه
والتشكيك فيما اجازه مما استند فيه الى كلام
العرب وايدته فيه النقول الاخرى عنهم . يقول ابن
عصفور : وهذا الذي ذكره ابو العباس المبرد لا يلتفت
اليه ، لان سيبويه ذكر البيت ولم يذكر ان اللاحقي
هو الذي انشده ، وسيبويه رحمه الله احفظ لما
يرويه من ان ينقله عن غير ثقة ، فلا يطمئن في روايته
بقول من اقر على نفسه بالكذب (٢٢) . وقال ابو نصر
هارون بن موسى : كيف يجوز هذا على سيبويه وهو
المشهور في دينه وعلمه وعقله واخذه عن الثقات
الذين لا اختلاف في علمهم وصحة نقلهم ، وانما اراد
اللاحقي بقوله : فوضعت له هذا البيت فرويته
له (٢٣) .

٤ - جوز الكوفيون ترك صرف ما ينصرف في
ضرورة الشعر ، ولكثرة ما ورد في هذا الباب عن
العرب وافقهم على جوازه جماعة من البصريين منهم
الاخفش وابو علي الفارسي القياسي المعروف وابو
القاسم بن برهان وابو البركات الانباري صاحب
الانصاف . قال الانباري : والذي اذهب اليه في هذه
المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن
حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس (٢٤) .

وقد اورد الانباري من شواهد الكوفيين طائفة
جاوزت ستة عشر شاهدا . ولهذا وافق الكوفيين
جماعة المتأخرين ومنهم ابن مالك وابن هشام وابن

عقيل وابو حيان والسيوطي والبغدادي عبدالقادر
 وغيرهم . ولما تقدم من كثرة النصوص المؤيدة لمذهب
الكوفيين كان ابو بكر بن السراج البصري تلميذ المبرد
يقول : لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف
لم يكن بأبعد من قولهم :

فبيناه يثري رحله قال قائل

لمن جمل رخو الملائم نجيب (٢٥)

وهو يريد ان الضرورة اذا كانت مسوغا
لحذف المتحرك فهي بحذف التنوين الساكن اولى .
وهذه حجة قياسية تضاف الى حجة السماع الكثير .
والذي احتج به البصريون لمنع ذلك وتثبيت به
المبرد هو ان الاصل في الاسماء الصرف ، فتركه
يؤدي الى رد الاسم عن الاصل الى غير اصل ، ويؤدي
الى ان يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف (٢٦) .

قال المبرد : وان اضطر (الشاعر) الى ترك
صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لان
الضرورة لا تجوز اللحن وانما يجوز فيها ان ترد
الشيء الى ما كان له قبل دخول العلة (٢٧) .

وهذه الحجة التي تمسك بها القوم وفيهم
المبرد هي كما ترى حجة عقلية افتراضية صرفة .
فالتنوين الذي هو الصرف ليس اصلا في الاسماء مما
سموه تنوين التمكين « فليس دخول التنوين في
الاسماء علامة للتمكين - كما يقول السهيلي ت ٥٨١ هـ -
فان العرب لا تريد ان تشعر المخاطب بتمكن اسم ولا
ايضا (كذا) التمكن معنى تحتاج الى بيانه واعلام
المخاطب به ، ولا ايضا قرطبة وهذبد ودرداقس
وهي كلها منصرفة باكثر تمكنا في الكلام من احمر
واشقر وبيضاء وحسنا ، بل هو اكثر تمكنا في الكلام
وهم له اكثر استعمالا » (٢٨) .

فالتنوين علامة الانفصال وليس للتمكين ، فهم
يتننون حين يريدون فصل الاسم عما بعده ، وهو
في الاصل علامة تنكير (٢٩) . وانما نونت بعض الاعلام
لانها منقولة عن اصول منكرا ، ولهذا لم ينون العلم
المرتجل ولا العلم الاعجمي ولا العلم المنقول عن فعل
او ما جاء على وزنه ولا المعدول عن وصف منصرف
ونحوه لانه نقل عن اصل غير منون .

يقول السهيلي : ومما يدل على ان التنوين
ليس هو علامة للتمكين وانما هو علامة للانفصال
قولهم : حينئذ ويومئذ ، فننونا لما ارادوا فصل اذ
عن الجملة وتركوا التنوين حين قالوا : اذ زيد قائم ،
لما اضافوا الظرف الى الجملة ، وليس في الدنيا اسم
اقل تمكنا من اذ ولا أشبه منها بالحرف . وقد تكون

حرفا محضا بمعنى ان في نحو قوله تعالى : ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم . الزخرف ٣٦ . وهي هنا كذلك في مذهب سيبويه . قال : ومما يدل على انها علامة فصل سقوطها في الوقف اذ السكوت مغل عنها واكوى في الدلالة على فصل الاسم منها (٤٠) .

استشهد الكوفيون لصحة مذهبهم في جملة ما استشهدوا به قول العباس بن مرداس السلمي :

وما كان حصن ولا حساب

يفوقسان مرداس في مجمع

فمنع صرف مرداس وهو منصرف ، لضرورة الشعر ، ولكن المبرد لا يريد التخلي عن موقفه القياسي العقلي الافتراضي فرد هذه الرواية بدعوى ان الرواية في الاصل : بفوقان شيخي ، بالافراد او التثنية . ويريد بشيخيه ابويه (١١) يعلق ابن مالك في شرح التسهيل على هذا الموقف قائلا : وللمبرد اقدام في رد ما لم يرد ، مع ان البيت بذكر مرداس ثابت ينقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ولا سبب يدينه من التسوية فكيف من الترجيح (١٢) .

ويذكر هنا ان المبرد لم يخترع هذه الرواية فالرجل لا يؤتى من امانته في النقل بل هي رواية وردت في السيرة النبوية (١٣) . ولكن اللوم يتجه اليه في رد رواية صحيحة مع انه حكى عن العرب - كما يروي ابن جني في سر الصناعة - سلام عليكم . بدون تنوين ، لان اللفظة كما يرى كثرت في كلامهم فحذف تنوينها تخفيفا كما خففوا لم يك ولا تبك ولا ادرك (١٤) فاذا كان ترك التنوين يقع في كلامهم للتخفيف فهلا جاز وقوعه في اشعارهم للغرض نفسه وهي موضع ضرورة ؟

كان الاولى بالمبرد ان يسلم هنا بما قال به الكوفيون ما دامت شواهد من الكثرة بحيث لا يصح تجاهلها وكان في موافقته الكوفيين على صحة وقوع من لابنداء الغاية في الزمان بعد ان تعددت شواهدا اصح موقفا مما هو عليه هنا ، على الرغم من رفض البصريين قبول ذلك خضوعا لمذهب فيها بنوه على استقراء ناقص ورد في كتاب سيبويه ، وكان تعدد الامثلة التي جاءت من ذلك دافعا لواحد من ائمة القياس هو ابو علي الفارسي لان يتوقف قائلا : ينبغي ان ينظر فيما جاء من هذا فان كثر قيس عليه وان لم يكثر تؤول (١٥) .

٥ - اجاز النحويون عامة تسكين اخر المرب من الاسماء والافعال لضرورة الشعر واوردوا في ذلك جملة من الشواهد منها قول جرير :

سيروا بنى العم فالاهواز منزل لكم
ونهر تيرى فما تعرفكم العسرب
وقول الاقيشر الاسدي :

رحت وفي رجليك ما فيهما
وقد بدا هنك من المزر
وقول الراعي :

تأبى قضاة ان تعرف لكم نسا .
وابنا نزار فانتسم بيضة البلد
وقول ابي دواد :

فابلونسي بيتكم لعلني
اصالحكم واستتدرج نوري (١٦)
وغیرها كثير . ولعل اكثرها شهرة قول امرئ القيس :

فاليوم اشرب غير مستحقب
ائمنا من الله ولا واغل

بل ورد شيء من ذلك في بعض القراءات وهي ليست موضع ضرورة ، مثل قراءة ابي عمرو : ان الله يامرکم . البقرة ٦٧ و : فتوبوا الى بارئكم . البقرة ٥٤ وحكاية ابي زيد : بلى ورسنا لديهم يكتبون الزخرف ٨٠ . وهي فيما ينقل ابن جني لفظة لتميم (١٧) .

ولكن ذلك لم يقع موقع القبول عند المبرد على كثرته وتعدد شواهد فانكره ورد شواهد . وادعى ان الرواية في شعر امرئ القيس : فاليوم اسقى . . . (١٨) ولا شاهد فيها . وهي فيما يبدو ايضا رواية الاصمعي في الديوان . ولا يخفى ما كان الاصمعي يفعله في مثل هذه المواضع حرصا على طرد القواعد الاعرابية .

واللوم يتجه للمبرد في انكاره الرواية الاولى واعتراضه عليها ، فهل كان به حاجة الى ذلك مع هذه الكثرة من الشواهد المماثلة لما ورد في شعر امرئ القيس لمجرد قياس رسمه النحاة واقتضت الضرورة غيره . ان غزارة الامثلة التي وردت فيه جعلت القياسي البصري ابن جني يقره على انه ظاهرة لغوية في الشعر والنثر احيانا لا يتهاى انكارها وتجاهلها لمن اراد ذلك ، بل وجه لومه الى المبرد قائلا : اعتراض ابي العباس في هذا الموضع انما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة ، مجردة من النصفة ونفسه ظلم لا من جعله خصمه (١٩) . وقال في المحتسب : واما اعتراض ابي العباس هنا على

الكتاب (كتاب سيويه) فانما هو على العرب لا على صاحب الكتاب . لانه حكاه كما سمعه ولا يمكن في الوزن ايضا غيره : وقول ابي العباس : انما الرواية فالיום فاشرب : فكأنه قال لسيويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيتهم عنهم ، واذا بلغ الامر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه . وكذلك انكاره عليه ايضا قول الشاعر : وقد بدا هنك من المنزر .

نقال : انما الرواية : وقد بدا ذاك من المنزر وما اطيب العرس لو لا النفقة . وكذلك الاعتراض عليه في انشاده قوله :

لا ببارك الله في الفوائسي هل يصبحن الا لهسن مطلب (٥٠)

وقول الاسمي : في الفواني ما ، يريد : في الفواني اما ، ويخفف الهمزة : وقول غيره : في الفوان اما ، ونو كان الى الناس تخير ما يحتمله الموضع والتسبب اليه (اي برد الرواية او تحويرها) لكان الرجل - سيويه - اقنوم من الجماعة به واوصل الى المراد منه وانفى لسبب الزيف والاضطراب عنه (٥١) .

ولا يخفى ما في موقف ابن جنسي هنا من السلامة ، فهو لم يشأ ان يتمحل لتأويل الروايات بعد ان رأى اضطرابها ولم يحاول ردها كما فعل المبرد والاصمي ايضا رغبة في طرد الباب والرضوخ لقاعدة افرت ولم يشاءوا نقضها ولو كان ذلك لضرورة شعرية ، وكان قوانين الكلام تطرد في الشعر والنثر على حد سواء .

٦ - اجمع النحاة على ان هناك افعلالا في اللغة مسموعة تتمدى بحرف الجر تارة وب نفسها تارة اخرى ، وهي مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، مثل اختاروا ستغفر وسمى وكنى ودعا بمعنى سمي وامر ، واوردوا في هذا جملة شواهد (٥٢) .

واشترطوا لصحة ذلك تعيين موضع الحذف والمحدوف الذي هو حرف الجر . ووردت افعال اخرى جرت هذا المجرى فعدها بعضهم ضرورة وراها الآخرون شاذة ، لانها وردت في النثر ايضا ، وواضح ان كثرتها لا تسمح بوضعها في صف الشاذ ، لان الشاذ ما جاء مفردا وهذه متعددة . فمن ذلك ما ينسب لعروة بن حزام :

نحن فتبدي ما بها من صباة
واخفي الذي لولا الاسى لقضائي
يريد : لقضى علي ، فعدى قضى بنفسها (٥٣)

وقال النابغة :

بيت كان المعائدات فرشني
هراسا به يعلى فراشي ويقتضب
اي فرشن لي (٥٤) .

وقال آخر :

ديوما شهدناه سليما وعامرا
قليلا سوى الطعن النبال نوافله
يريد : شهدنا فيه سليما وعامرا (٥٥) .

وقال تعالى : واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون
المطففين ٢ . اي كالوا لهم او وزنوا لهم . وقالت
العرب : اقمنا ثلاثا ما اذوقهن طعاما ولا شرابا ،
اي ما اذوق فيهن (٥٦) .

وقال جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم علي اذن حرام (٥٧)

والمبرد على نقله لكثير من هذه الامثلة في كتابه
الكامل وعقده لها بابا سماه : الاستعانة في الكلام ،
ينوقف عند بيت جرير قائلا : قرأت على عمارة بن
عقيل بن بلال بن جرير ، مررت بالديار ولم تعوجوا (٥٨)
وعقب تلميذه الاخفش الصغير على كلامه هذا فقال :
فيذا يدلك على ان الرواية مغيرة . وقال معلقا : فاما
قول الشاعر - وهو جرير - وانشاد اهل الكوفة له
وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم علي اذن حرام

ورواية بعضهم له : اتمضون الديار ، فليسا بشيء
لما ذكرت لك . والسماع الصحيح والقياس المطرد لا
تعترض عليه الرواية الشاذة (٥٩) .

ويذكر ان رواية الديوان : اتمضون الرسوم
ولا تحيى

وعلى فرض وقوع تغيير الرواية التي يتهم بها
اهل الكوفة وجاء ما يشبهها في الديوان الا يصح ان
تكون حجة ما دام الذين رووها من فصحاء الاعراب
الرواة ، واذا كانت رواية عمارة بن عقيل : مررت
بالديار ، فان رواية غيره تمرون الديار او اتمضون
الديار ، ولا مبرر للطعن فيها لمجرد انها رواية اهل
الكوفة . ولماذا تقبل قولهم : ما اذوقهن طعاما ،
وقوله تعالى : كالوهم ، ونرفض تمرون الديار ، وما
وجه الشذوذ في ذلك ؟ اليس الامر ادخل في باب
الترمت والتعصب منه في باب البحث اللغوي ؟

٧ - يقول سيبويه : ومن العرب من يقول :
الله لافعلن ، وذلك انه اراد حرف الجر اياه نوى .
فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم
يتوونه كما حذف رب . قال : وحذفوا الواو كما
حذفوا اللامين من قولهم : لاه ابوك (١٠) .

وواضح من كلام سيبويه ان هذا اسلوب من
اساليب العرب يعمدون فيه الى حذف الحرف
تخفيفا على انفسهم كما فعلوا ذلك في الترقيم حيث
حذفوا آخر الاسم في النداء وحذفوه في غير النداء
اضطرارا كما مر بنا .

وفي كلام العرب من الشواهد مما لم يروه
سيبويه قول الشاعر :

اذا قيل اي الناس شر قبيلة
اشارت كليب بالاكف الاصابع
وقول الآخر :

اكل امرئ تحسب امرءا
ونار توقد بالليل نارا

واذا كان هذا من الضرورة فان ما روى عن
رؤية انه كان يسأل : كيف اصبحت ؟ فيجيب : خير
عانك الله ، ليس من باب الضرورة ، بل هو من
التخفيف في الكلام ، وان المستغنى عنه هنا حرف
واحد ، وهذه مسألة معروفة عن العرب فهم ميالون
الى الاختصار في كلامهم وبخاصة في حوارهم اليومي .

والمبرد يروي ذلك عنهم فيقول : واعلم ان من
العرب من يقول : الله لافعلن يريد الواو فيحذفها .
ويعقب على ما ينقله عنهم قائلا : وليس هذا بجهد
في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من
النحويين ، وانما ذكرناه لانه شيء قد قيل وليس
بجائز عندي ، لان حرف الجر لا يحذف ويعمل الا
بموضع (١١) .

والغريب في الامر ان المبرد على الرغم من
اقراره بان هذا الكلام منقول عن العرب يرى انه ليس
بجيد في القياس ولا جائز عند كثير من النحويين ،
واذا لم يكن كلام العرب هو اساس القياس فمن
يكون اذن ؟ ليست مقالة النحاة بان حروف الجر
عوامل ضعيفة فلا ينبغي ان تحذف ويبقى عملها هي
ضرب من الفرض المجرد . ومع تسليمنا بان هذا
الاسلوب ورد قليلا عنهم الا انه ليس لاحد الحكم
عليه بعدم الجودة او الجواز .

ان المتبع لمثل هذه المواقف عند المبرد يكاد
ينتهي الى نتيجة مؤداها ان المبرد لا يقيس على غير

الكثير الشائع ولا يقر غير المطرد من الكلام مما لا
تعرض عليه رواية شاهد او شاهدين او اكثر من
ذلك احيانا ما دامت هذه الكثرة لا ترقى به الى
مستوى الاطراد والشيوع ، وقد لا يشفع له اطراده
ان خالف مقاييس البصريين العقلية فيمنعه المبرد
ويرده . يعزز هذا الاقتناع ما نقلنا عنه سالفا من
اقوال صريحة في ذلك تدعم مواقف العملية في هذا
الشأن .

وتكن هذه النتيجة التي توحى بها جملة المواقف
المنقذة هل هي الوجه الوحيد للقياس النحوي عند
المبرد ومنهجه فيه ، هل هناك ما يناهض اتجاهه
السالف ويقف تقيضا لمذهبه القياسي هذا ؟

اننا سنورد هنا جملة من المواقف والاراء التي
تقف في مواجهة آرائه ومواقفه السابقة التي نقلناها
وهي ، فيما اعتقد ، ستقدم لنا الجواب عن هذا
التساؤل الذي يشيره امامنا سياق البحث ومجراه .

١ - منع سيبويه وجمهور النحويين الجمع
بين فاعل نعم وبئس وتميزه ، وحجتهم ان المقصود
من المنصوب الدلالة على الجنس وان فاعل نعم دال
على الجنس فأحدهما يكفي عن الآخر ، لذا منعوا
الجمع بينهما ، وحينما واجهوا قول جرير في عمر بن
عبد العزيز :

تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا

ناولوه بان زادا مفعول لتزود ، كما في الخصائص
او ان يكون زادا مصدرا مؤكدا واصله تزودا ، وهو
قول الفراء ، او ان يكون زادا تمييزا لقوله : مثل
زاد ابيك فينا ، كما يقال : لي مثله رجلا .

ولا يخفى ما في هذه التأويلات من اشتطاط
يذهب بمعنى البيت بعيدا عما اراده الشاعر وعما
يفهم منه السامع . ويظهر ان ابن السراج كان اكثر
دقة من القوم حين قرر ان ذلك ضرورة ، وان ما
يثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا
فيجبنا بذلك تحمل القوم وتكلفهم . ويذكر ان
البغدادى اورد نظائر كثيرة لهذا البيت في الخزائن (١٢) .

والمبرد في هذه المسألة راي خالف به جمهور
النحويين فأباح ذلك على انه من باب التوكيد . قال :
واعلم انك اذا قلت : نعم الرجل رجلا زيدا ، فقولك
رجلا ، توكيد لانه مستغنى عنه بذكر الرجل اولا .
وانما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون
درهما ، انما ذكرت الدرهم توكيدا ، ولو لم تذكره
لم تحتج اليه (١٣) .

فهو يجيز هنا ما رفضه النحويون وتاولوه أو جعلوه من باب الضرائر . وهذا موقف غريب عن موافقه السابقة .

٢ - يقرر المبرد ان افعال التفضيل الذي لم يخرج عن الوصف الى الاسمية يجري مجرى الاسماء الواردة على وزنه في جمعه على وزن افاعل وتانيثه على وزن فعلى ، وذلك نحو الاصغر : الاصاغر والصغرى ، الاكبر ، الاكابر والكبرى . ويقال في جمع احمر : الاحامر (١٤) .

والواضح انه يتسع هنا في القياس على امثلة قليلة محدودة ، والنحويون يقررون ان المسألة لا يستغنى فيها عن السماع عند جمع هذا الوصف او تانيثه . فالاشرف والاظرف لم يجمعهما احد على الاشارف والاظارف ولم يسمعا مؤنثين بوزن فعلى مثل شرفى وظرفى ، وكذلك الاطرش والاعمى (١٥) .

فتقرير هذه المسألة على انها من المسائل القياسية لا يستقيم هنا ، والدعوة فيهما الى القياس تسامح من المبرد في مسألة ليس الحكم فيها للقياس وحده بل لابد من توفر السماع .

٢ - يقرر المبرد في الكامل ان فعل في سب الذكور مقيس ، قال : فاذا اريد اريد به مذهب المعرفة جاز ان تبنيه في النداء من كل فعل ، لان المنادى مشار اليه ، وذلك قولك : يا فسق ويا خبيث تريد : يا فاسق ويا خبيث (١٦) والمعروف ان فعل معدول عن فاعل ، والنحويون يرون انه سماعي وليس قياسيا (١٧) .

قال ابن مالك :

وشاع في سب الذكور فعل

ولا تقس وجر في الشعر قل

ولكن المبرد يجيز قياسه هنا مع ان المسموع منه امثلة قليلة ، في حين انه يمنع القياس على امثلة كثيرة كما ورد في مسألة منع الاسم المنصرف من الصرف للضرورة الشعرية ، وذلك خضوعا لمبدأ عقلي افترضه النحويون في الاسم العرب . ويذكر ان ابن عصفور ، وهو من بقية القياسيين المتزمتين ، تابعه على القول بقياسية هذه الصيغة (١٨) .

٤ - يذهب المبرد الى ان من تكون للعاقل ، وهي ثاني اسم استفهام واسم شرط واسم موصول وتكررة . وتلزمها الصلة حين تكون موصولة ويلزمها النعت حين تكون تكرة لابهامها . ويمثل لمجيئها تكرة بقولنا : مررت بمن صالح (١٩) .

ولا ندري اي قوم من العرب يقولون : مررت بمن صالح . اي برجل صالح . ان هذا كلام لم يرد في شعر ولا في نثر ولا في قرآن . والذي دعا المبرد الى هذا متابعة سيبويه في توجيه بيت ينسب لعمر بن قميئة يقول فيه :

يا رب من يبغض اذواننا

رحن على بغضائه واشتددين

فذهب سيبويه الى ان من هنا تكرة لوقوعها بعد رب المختصة بالدخول على التكرات ، وهي موصوفة بالجملة هنا (٢٠)

وكذلك هي في قول الآخر :

الا رب من تفتشه لك ناصح

ومؤتمن بالغيب غير امين

وقول الآخر :

الا رب من قلبى له الله ناصح

ومن هو عندي في القلباء السوانح

وعلى هذا افترضوا صحة قولهم : مررت بمن صالح .

والحق ان هذا القياس غير متجه ، فاستخدام من في الابيات مع رب يعطيها عمومية هي تلك التي في الاسم الموصول قبل ان يتحدد بصلته التي توضح المراد به من العقلاء او غيرهم . وقولهم : رب من يبغض اذواننا ، او رب من تفتشه لك ناصح ، لا يريدون به انسانا بعينه ، وهو يبرر اقترانه برب وهي لا تقترن بغير التكرات . اما قولهم : مررت بمن صالح ، فليس من هذا الباب ، لانه يريد به انسانا معيناً ، وقرينة ذلك استخدام الفعل الماضي معه . وكان الصواب يقتضي ان يقال : بمن هو صالح ، على انه موصول .

والظاهر ان قول الخليل : ان شئت جعلت من في قولك : هذا من اعرف منطلقا بمنزلة انسان ، وجعلت ما في قولك : هذا ما عندي مهينا ، بمنزلة شيء تكرتين فترفع منطلقا ومهينا قياسا على قول حسان بن ثابت :

نكفى بننا فضلا على من غيرنا

حب النبي محمد ايانا (٢١)

ان ذلك هو الذي اوهم سيبويه بصحة قولنا : مررت بمن صالح ، واحتذاه في ذلك المبرد . والحق ان ما مثل به الخليل وما استشهد به غير ما مثل به سيبويه والمبرد من بعده قياسا على شواهد لا يصح

أن تكون مبررا لقولنا : مررت بمن صالح . ولا يخفى أن ما جاء في كلامهما تنظير غير دقيق . فليس قول العرب : رب من يبغض أذوادنا مثل قولنا : مررت بمن صالح . وإن ذلك اتساع في القياس في غير محله .

هـ - يبدل المبرد ومن تابعه من النحويين النكرة من المعرفة ممثلا لذلك بقوله : مررت بزيد رجل صالح (١٧٢) . فهو يضع الرجل في موضع زيد ، لأنه هو في المعنى ، وينظر له بقوله تعالى : لنسفنا بالناصية . ناصية كاذبة خاطئة .

والواضح أن التنظير هنا غير دقيق ، فالناصية اسم جنس لا يراد به ناصية دون أخرى ، وأبدل منها اسم جنس آخر مخصص بالوصف ، فافاد الوصف تحديدا ، وهو ما يومي إليه البديل في العموم ، وليس كذلك المثال الذي مثل به المبرد ، فليس فيه شيء من ذلك : فهو يبدل اسم جنس نكرة باسم علم معرفة ، وليس هذا هو في إرادته ، والمعارف أيضا لا تستوي في التعريف ، فالعلم أكثر تعريفا من المحلى بال ، وما يجوز في المحلى بال - وهي هنا للجنس - لا يشترط أن يجوز في العلم . ويلاحظ أن ابن جني ترك لنا الخيار في نصب رجل على الحال ، وهو أمر مقبول أو خفضة على البديل ، وهو في ذلك تابع للمبرد (١٧٢) .

هذه هي بعض المواقف التي نرى فيها المبرد يتسع في القياس على ظواهر يسيرة وأمثلة قليلة وهي بدون شك تقف تقبضا لمواقفه المتقدمة التي رأيناها فيها مترمنا متشددا في قياسه ، يتجاهل استعمالات كثيرة وظواهر لقوية وأسعة خشية أن ينخرق قياسه الذي أقره فيها وأقره صحبه البصريون وبنوه على أسس عقلية صرفة قبل أن تكون أسسا سماعية واقعية . فماذا يعني ذلك ؟ هل يعني اخلاصا من المبرد لمبدأ الكثرة والشيوع أو اخلاصا لموقف يتخذه ولا يريد أن يتراجع عنه بغض النظر عن كثرة ما يستند إليه أو قلته ، سواء كان ذلك في موقف الاقرار أم في موقف الرفض .

مما لا شك فيه أننا نخرج بعد هذه الجولة في مواقف المبرد إلى نتيجة مؤداها أن قياس المبرد ليس مبني بالضرورة على الكثرة والشيوع كما توحي بذلك مواقفه في رد الروايات وتأويلها بل قد يقيس على ظواهر قليلة وأمثلة يسيرة ، والأمر بالنسبة له يكون أحيانا موقفا يقره ولا يريد أن يتراجع عنه كما هو الأمر بالنسبة لكثير من المواقف البصرية التي بنيت على استقراء ناقص وجاء من المسموع الكثير مما يخالفها ولكنهم لم يشاءوا أن يتراجعوا عن موقف انتهوا من إقراره أو أقره أسلافهم قبلهم . ولعلنا هنا لا نرى مبالغة في وصف ابن ولاد للمبرد

بنه (رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله) (١٧٤) ولعل صورة القياس في منهج المبرد تكون أكثر اكتمالا حين نسوق هذين المثالين من أفيصة المبرد مما يمكن درجة دون تردد في باب القياس العقلي .

١ - يقيس المبرد حذف النون في : هل تضرين وهل تضرين وهل تضرين على حذفها عند النصب في الأفعال الخمسة ، كما أن الفتحة في الواحد علامة نصب وعلامة بناء عند التوكيد (١٧٥) .

وسببونه يعلل الظاهرة بکراهة اجتماع النونات (١٧٦) ، وهو تعليل صوتي واقعي لا يحتاج إلى ربط ظاهرة الإعراب في الفعل المضارع بظاهرة البناء حين تتصل به نون التوكيد ، كما تظهر الفتحة على الفعل المضارع في حالتي النصب والبناء عند الاتصال بنون التوكيد .

٢ - يتببه المبرد استواء الجر والنصب في التثنية والجمع باستوائهما في الكناية (الضمير) تقول : مررت بك ورأيتك ، واستواؤهما انهما مفعولان لأن معنى قولك ! مررت بزيد أي فعلت هذا به ، فعلى هذا تجري التثنية والجمع في المذكر والمؤنث من الأسماء (١٧٧) وهذا تفسير غريب ، فإنه إن دل على قوة ملاحظة فإنه يدل على خيال بعيد أيضا . فلماذا لا يسوي الرفع والنصب والجر في التثنية وفي الجمع كما استوى ذلك في الضمير (نا) الذي يصلح للرفع والنصب والجر كما يقرر ابن مالك في الفيته . ولماذا لا يكون الخوف من التباس المثني بالجمع لو نصب الجمع بالالف كما يقتضي الأصل وكما هو الأمر في الأسماء الستة هو الذي جعلهم يعدلون عن نصبه بالالف بعد أن خصوا بها المثني في حالة الرفع وهي ليست من الرفع ولكن لكي يميزوه عن الجمع المرفوع بالواو ، ومن ثم كان نصب الجمع وخفضه بالياء فقط ، وكذلك المثني ينصب وبخفض بالياء فقط بعد أن خصّ الألف بالرفع .

إن هذه المقاييس الذهنية التي تفصح عن فطنة المبرد وبعد تصوره تشكل مظهرا من مظاهر قياسه العقلي ولكنها لا تفسر لنا ظواهر اللغة تفسيرا واقعيا . يستند إلى الوصف الاستقرائي لهذه الظواهر وتفسيرها بموجب ما تقتضيه القوانين الصوتية والدلالية التي تحكم الكلام العربي وتحكم كل كلام سواه .

وقد يكون من تنمة الحديث عن القياس في منهج المبرد التعرض لموقفه من القراءات الواقع أن

مقدمة تحقيقه للمقتضب ولا نريد إعادة تقييد هذه المواقف هنا ، فنكتفي بتقرير حقيقة أن موقف المبرد هنا يمثل امتدادا لموقفه القياسي من كلام العرب في شعرهم ونثرهم مما افضنا فيه القول في الصفحات المتقدمة .

وعسى أن نكون بهذا الجهد اليسير قد القينا مزيدا من الضوء على منهج المبرد في القياس النحوي الامر الذي يساعد على تكوين صورة واضحة عن منهج المبرد النحوي عامة .

موقف المبرد في هذا المجال يمثل امتدادا لموقف النحاة القياسيين من القراء ، فعلى الرغم من معرفة النحاة بأن القراءة سنة متبعة كما قرر شيخهم سيبويه وأن القياس النحوي لا مدخل له في هذا الامر إلا أنهم سمحوا لأنفسهم بتوهين القراء وتضمينهم والظعن في سلامة لغتهم . والمبرد في هذا الامر تابع لشيخه المازني الذي كان شديد الجراة على القراء والحكم بتلحينهم ما دامت قراءاتهم مخالفة لقياس النحويين . وقد تعقب الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة مواقف المبرد من القراء والقراءات المخالفة للقياس النحوي في

هوامش البحث ومصادره

البصريون وكان موضع الخلاف مع كثرة الشواهد أحيانا ، ونفاصيله في الانصاف للأنباري .

(١١) يتضح ذلك في موقف الانارة الذي وجه به الكسائي لمجلس يونس بعد عودته من البادية وذلك ليستزيد من علم الخليل - ولم يكن قد عرف يومئذ على أنه صاحب مذهب نحوي - فوجد الخليل قد توفي فدلته الناس على يونس . وكان يونس قد اعترض على ما وجه الى الكسائي (جلسيه ومؤدب أولاد أمير المؤمنين) ويتضح ذلك أيضا في مواجهة سيبويه حينما قدم بغداد طمعا في نيل الخطوة لدى الملوك والخلفاء فقد دبر له الكسائي بالاستمانة بتلاميذه لقاء ليس هدفه البحث عن الحقيقة العلمية قطما ، فكان لهم ما أرادوا ، وحاولوها مع الاخفش فابطل تديرهم ثم اضطروا الى الأخذ عنه سرا لقاء تمن . ينظر مجالس العلماء للزجاجي ص ٨ ، ٢٤٤ ط الكويت ١٩٦٢ .

(١٢) مع الأدلة للأنباري ص ٩٥ ط دمشق ١٩٥٧ .

(١٣) المصدر السابق ٤٥ .

(١٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٩/٢ ط حيدر آباد .

(١٥) المقتضب ٢٤/١ ط القاهرة ١٢٨٥ هـ ويلاحظ أن مفهوم الشذوذ هنا لا يعني بالضرورة شذوذا حقيقيا بل هو امر نسبي لدى المبرد كما ستري في سياق البحث .

(١٦) الكتاب ٢٨٩/١ ط بولاق .

(١٧) شرح جمل الزجاجي بتحقيقنا ٢٣٠/١ ، الخزائن ٢٣٠/٢ ط بولاق .

(١٨) الكامل ٢٤٥/٢ ط دار نهضة مصر - القاهرة ، والمقتضب ٧٢/٢ .

(١٩) معاني القرآن للبراء ٢٣١/١ ، ٨٥/٢ ط القاهرة ، وشرح الجمل ٢٣٠/١ والخزائن ٢٢٩/٢ .

(٢٠) جمع الهوامع ٢٢/٢ ط القاهرة .

(٢١) الكامل ٢٤٥/٣ ط دار نهضة مصر - القاهرة .

(٢٢) الخزائن ٤٣٢/٢ .

(٢٣) الانصاف . مسالة ٩٧ ط ٢ القاهرة ١٩٥٥ .

(٢٤) الكتاب ٢٤٣/١ .

(١) يتضح ذلك بصورة خاصة في قصة تعلم الكسائي وسيبويه للنحو فقد كان وقوع كل منهما في اللحن بمحضر من الفصحاء والدارسين سببا في اقبالهما على ذلك ، كما أن ما يروى عن سعد الفارسي معاصر أبي الاسود من أنه لم يفرق بين ضالع ظالع فجعل الثانية مكان الاولى وما قيل من أن ابا الاسود فكر في عمل شيء لآخوانه الموالي أبناء الدين الجديد بقيهم من الوقوع في اللحن ، أن ذلك كان سببا أيضا ، يضاف الى ذلك وقوع آل زياد أنفسهم وبعض بني امية في اللحن وهم في الطبقة الاولى من المجتمع آنذاك .

(٢) جاء في البيان والتبيين للجاحظ أن عتبة بن ابي سفيان اوصى عبدالصمد مؤدب اولاده قائلا : علمهم كتاب الله ... ثم روههم من الشعر اعلمه ومن الحديث اشرفه .. وعلمهم سير الحكماء واخلاق الادباء ، ولم يكن فيما اوصاه تعليمهم النحو فهو لم يكن موجودا بعد ٧٢/١ ط ٢ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٨ القاهرة ١٩٥٤ .

(٤) زعموا أن ابا الاسود كان يجيب في كل اللقطة وأنه اعترض على مفردة وردت على لسان كلام كان يتعلم عنه ولم يكن سمعها قبل فقال له : لا خير لك فيما لم يلقني منها (اي العربية) . السابق : ٩ .

(٥) طبقات الزبيدي . ص ٢٥ القاهرة ١٩٥٤ وانباء الرواة للقفطي ١٠٥/٢ ط ١٩٥٢ القاهرة .

(٦) ، (٧) الخصائص ٨٨/٢ ط القاهرة ١٩٥٥ .

(٨) انظر مقدمة شرح جمل الزجاجي لابن عصفور بتحقيقنا (تحت الطبع) .

(٩) معجم الادباء لياقوت ١٩١/١٢ ط دار المأمون ١٢٥٥ هـ .

(١٠) من ذلك جواز توكيد التكررة المحدودة مثل يوم وشهر وحول وجواز منع المتصرف من الصرف للضرورة والضافة حيث الى المفردات في مذهب الكسائي ومد المتصور للضرورة ومجيء من لا يتبدل الزمان ونحوه مما أباه

- (٥٠) الكتاب ٥٩/٢ .
 (٥١) المحتسب ١١٠/١ .
 (٥٢) انظرها في شرح الجمل ١٨٧/١ والالتصاف للبطلاني
 ٤٥ ، ١٢٥ ، والكتاب ١٧/١ والكامل ١٢٥/١ والخصائص
 ٢٤٧/٢ والخزانة ٤٨٦/١ والمفصل ٢١٥ والديوان
 ١٦١/٥ وابيات المقاتي ٦١٢ .
 (٥٣) الكامل ٣٢/١ ، الفنى ١٥٢ شرح الحماسة للمرزولي
 ٣٤٤ شرح الجمل ١٨٨/١ .
 (٥٤) اصلاح المنطق ٤٠٦ شرح الجمل ١٨٨/١ الديوان بتحقيق
 د. شكري فيصل ٦٢ بيروت ١٩٦٨ .
 (٥٥) الكتاب ٦٠/١ الكامل ٣٣/١ .
 (٥٦) الكامل ٣٣/١ .
 (٥٧) الفنى ١٠٧ والخزانة ٦٧١/٢ الديوان ط الصاري ٥١٢ .
 (٥٨) الكامل ٢٤/١ .
 (٥٩) الكامل ٣٤/١ .
 (٦٠) الكتاب ١٤٤/٢ .
 (٦١) المقتضب ٢٣٦/٢ .
 (٦٢) الخزانة ١١٠/٤ وانظر الكتاب ٢٠٠/١ والخصائص
 ٨٢/١ ، ٢٩٥ وابن يعيش ١٣٢/٧ .
 (٦٣) المقتضب ١٥٠/٢ .
 (٦٤) المقتضب ٢١٦/٢ ، ٦٧/٣ .
 (٦٥) التصريح للاذهرى ١٠٤/٢ وشرح الكافية للرهبى ١٥٥/٢ .
 (٦٦) الكامل ٣٠٠/٣ .
 (٦٧) شرح الجمل ٨٢/٢ .
 (٦٩) المقتضب ٤١/١ .
 (٧٠) الكتاب ٣٦٩/١ .
 (٧١) الكتاب ٢٦٩/١ .
 (٧٢) المقتضب ٢٧/١ .
 (٧٣) الخصائص ١٦٥/١ .
 (٧٤) مقدمة المقتضب ١٠٩ .
 (٧٥) المقتضب ٢٠/٢ .
 (٧٦) الكتاب ١٥٤/٢ .
 (٧٧) المقتضب ٧/١ .

- (٢٥) العيني على هامش الخزانة ٢٨٢/٤ وشرح الجمل ٤٦٣/٢
 وامالى الشجرى ط حيدر آباد ١٢٦/١ والديوان ٥٠٢ .
 (٢٦) شرح الجمل ٤٦٣/٢ وامالى الشجرى ١٢٦/١ والديوان
 ٢١٤ وانظر الكتاب ٢٤٣/١ .
 (٢٧) شرح الجمل ٩٥/٢ ، ٦٣ .
 (٢٨) الكتاب ٥٨/١ .
 (٢٩) حاشية الاعلم على الكتاب ٥٨/١ وانظر المقتضب ١١٧/٢
 والخزانة ٤٥٦/٣ .
 (٣٠) المقتضب ١١٧/٢ .
 (٣١) المقتضب ١١٦/٢ وحاشية الكتاب ٥٨/١ .
 (٣٢) شرح الجمل ٤٠٨/١ .
 (٣٣) الخزانة ٤٥٧/٣ .
 (٣٤) (٣٥) (٣٦) الانصاف : مسألة ٧ .
 (٣٧) المقتضب ٢٥٤/٣ .
 (٣٨) امالى السهيلي ٢٥ ط القاهرة .
 (٣٩) الى مثل ذلك ايضا ذهب الاستاذ ابراهيم مصطفى في
 كتابه احيانا النحو .
 (٤٠) امالى السهيلي ص ٢٦ ط القاهرة ١٩٧٠ م .
 (٤١) التوجيه للرمانى بتحقيق سعيد الالفانى ط دمشق
 ١٩٥٨ م ص ٩ وشرح الجمل ٤٦٣/٢ والخزانة ٧١/١
 الديوان ٨٢ .
 (٤٢) الخزانة ٧١/١ .
 (٤٣) سيرة ابن هشام ٤٩٤/٢ ط الباني الحلبي - القاهرة .
 (٤٤) الخزانة ٧١/١ .
 (٤٥) شرح الجمل ٢٤٥/٢ وانظر ابن يعيش ط المنيرة ١١/٨
 وشواهد التوضيح لابن مالك ١٢٩ والفنى ٢٥٣ ط
 دمشق وجمع الهوامع ٢٤/٢ ط القاهرة ١٣٢٧ هـ .
 (٤٦) انظر تفاصيل ذلك في الخصائص ٢١٧/٢ ، ٢٤٠
 والمحتسب لابن جني ايضا ١٠٩/١ .
 (٤٧) المحتسب ١٠٩/١ ط القاهرة ١٣٨٦ هـ .
 (٤٨) الكامل ٢٤٤/١ .
 (٤٩) الخصائص ٧٥/١ ، ٢٤٠/٢ وانظر ايضا الكتاب ٢٩٧/٢
 واصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٥ والحجة للغارسي ط
 القاهرة ١٩٦٩ م ٨٦/١ وشرح الجمل ٤٧٢/٢ والخزانة
 ٥٢٠/٣ والديوان بتحقيق ابي المفصل ابراهيم ١٢٢
 ط ٣ دار المعارف ١٩٦٩ م .